

إِغَاثَةُ اللَّاهِقَاتِ

« ٢١ »

حُكْمُ طَلَاقِ الْغَضِيَانِ

تأليف

الامام شيخ الإسلام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية

رحمه الله تعالى

نقل عن أصل مخطوط عام ٨٨٥ ييد

محمد بن عبد الله بن هشام الانصاري

« من المكتبة القاسمية بدمشق »

وقد عني بتصحيحه وتخريجه وتعليق حواشيه

الأستاذ الشيخ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي

حقوق الطبع محفوظة

الناشر

مكتبة الكليات الأزهرية

لصاحبها

حسين محمد إسماعيل المنياوي

٩ شارع الصحافة رقم ١٠٠٠ القاهرة

٩٣١٢٩٦ ت

R
29
Q1

إِغَاثَةُ اللَّاهِقَاتِ

« ١٢ »

حُكْمُ طَلَقِ الْغَضَبَانِ

تأليف

الامام شيخ الإسلام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية

رحمه الله تعالى

نقل عن أصل مخطوط عام ٨٨٥ هـ

محمد بن عبد الله بن هشام الانصاري

من المكتبة القاسمية بدمشق ،

وقد عني بتصحيحه وتخرجه وتعليق حواشيه

الأستاذ الشيخ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي

حقوق الطبع محفوظة

الناشر

مكتبة الكليات الأزهرية

لصاحبها

حسن محمد إسماعيل المنياوي

٩ شارع الصرافية ميدان الأزهر

ت ٩٣١٢٩٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الحكيم الكريم ، العلي العظيم ، السميع العليم ، الرؤوف الرحيم ،
الذي أسبغ على عباده النعمة ، وكتب على نفسه الرحمة ، وضمن الكتاب
الذي كتبه أن رحمته تغلب غضبه ، فهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها ، كما
هو أشد فرحا بتوبة التائب من الفاقد لراحته التي عليها طعامه وشرابه في
الأرض المملوكة إذا وجدها ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
رب العالمين ، وأرحم الراحمين ، الذي تعرف إلى خلقه بصفاته وأسمائه ، وتجب
إليهم بإحسانه وآلائه ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي ختم به النبيين ،
وأرسله رحمة للعالمين ، وبعثه بالحنيفية السمحة والدين المهيمن على كل دين ،
فوضع به الأصار والأغلال ، وأغنى بشريعته عن طرق المكر والاحتيال ،
وفتح لمن اعتصم بها طريقاً واضحاً ومنهجاً ، وجعل لمن تمسك بها من كل
ماضاق عليه فرجاً ومخرجاً ، فعند رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة
والرحمة ، وعند غيره الشدة والنقمة ، فاجاءه مكروب إلا وجد عنده تفرج
كربته ، ولا لفان إلا وجد عنده إغاثة لهفته ، فما فرق بين زوجين إلا عن
وطر واختيار ، ولا شقت شمل محبين إلا عن إرادة منهما وإيثار ، ولم يخرب
ديار المحبين بقلط اللسان ، ولم يفرق بينهم بما جرى عليه من غير قصد

الانسان ، بل رفع المواخذة بالكلام الذى لم يقصده المتكلم بل جرى على لسانه بحكم الخطأ والنسيان أو الاكراه والسبق على طريق الاتفاق فقال فيما رواه عنه أهل السنن من حديث عائشة أم المؤمنين « لا طلاق ولا عتاق »^(١) فى اغلاق ، رواه الامام احمد وابو داود وابن ماجه^(٢) والحاكم فى صحيحه وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه^(٣) قال ابو داود

(١) بفتح العين مصدر عتق العبد خرج عن الرق .

(٢) يسكون الهاء وصلًا ووقفًا .

(٣) هذا الحديث وإن لم يخرج به البخارى لعدم مجيئه على شرطه إلا أنه أشار اليه فى كتاب الطلاق تحت ترجمة : باب الطلاق فى الاغلاق والكراهة والسكران والمجننون وأمرهما والغلط والنسيان فى الطلاق والشرك وغيره لقول النبي صلى الله عليه وسلم : الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى . اهـ وكل ما علقه البخارى أو أشار اليه يدل على أن له أصلاً عنده ينبغى للفقهاء إعارته النظر الدقيق وليس كالأذى لم يعلقه ولم يشر اليه كما لا يخفى وقد اشتهر عن البخارى كمال فقهه ودقة نظره وقوة استنباطه وعليه كما ترى فى ترجمته هذه فانه عدل عن الاستدلال على عدم وقوع طلاق الغضبان بحديث الاغلاق نظراً لما فيه عنده الى الاستدلال بحديث نية على عدم وقوعه لأن هذا الحديث هو الكلى الاعظم فى ابواب من الشريعة ولذا قال الحافظ بن حجر تحت ترجمة البخارى المذكورة ماثاله : اشتملت هذه الترجمة على احكام يجمعها ان الحكم انما يتوجه على العاقل المختار العامد لذا كرر وشمل ذلك الاستدلال بالحديث لان غير العاقل المختار لانية له فيما يقول أو يفعل وكذلك الغافل وتامس والذى يكره على الشيء اهـ . وعليه فان مذهب البخارى يتفق مع مذهب من قال بعدم وقوع طلاق الغضبان ما لا وان اختلفا مأخذاً واستدلالاً - سنة المجتهدين الاجتهاد المطلق - على أن حديث الاغلاق بما قام على كون معناه =

« في غلاق^(١) » ، ثم قال : والغلاق أظنه الغضب وقال حنبل : سمعت
أبا عبدالله - يعني أحمد بن حنبل - يقول : هو الغضب . ذكره الخلال
أبو بكر عبدالعزيز ولفظ أحمد : يعني الغضب .

قال أبو بكر سألت أبا محمد وابن دريد وأبا عبدالله وأبا طاهر النحويين عن
قوله « لاطلاق ولاعتاق في اغلاق » ، قالوا يريد الاكراه لأنه إذا أكره
انفلق عليه رأيه . ويدخل في هذا المعنى المبرسم^(٢) والمجنون فقلت لبعضهم
والغضب أيضا فقال ويدخل فيه الغضب لأن الاغلاق وجهان أحدهما
الاكراه والآخر ما دخل عليه مما يتغلق به رأيه عليه . وهذا مقتضى تيوب

== معقولا من الوجوه الآتية في هذا الكتاب التي كادت تقرب من الثلاثين صار
من الصحيح لغيره وهو قسم الصحيح لذاته . والصحيح لغيره ما صحح لأمرأى جني عن
السند قال ابن الحصار : قد يعلم الفقيه - المجتهد - صحة الحديث إذا لم يكن في سنده
كذاب بموافقة آية من كتاب الله أو بعض أصول الشريعة فيجمله ذلك على
قبوله والعمل به .

(١) بغير الف في أوله قال ابن حجر : وحكى البيهقي أنه روى على الوجهين
والغلاق رأيته في نسخة جيدة من سنن أبي داود مضبوطة بكسر الفين المعجمة ولعله
مصدر غالفه لما فيه من المغالبة فإن الغضب يغالبه وانظر هل يصح فتحها على أن
الاصل غلق بفتحين وهو الضجر والغضب كما قال المطرزي ثم زيدت الألف
اشباعا كما في متزاح وقوله : أعوذ بالله من العقارب ، وقرأ الحسن وابن هرمز
« واعتدت لمن متكأ » على وزن مفتعال كما نقله شراح الشافية في بحث استسكان
من أوائلها ، فلتحرر الرواية .

(٢) البرسام بالكسر علة يهذى فيها ، برسم بالضم فهو مبرسم .

البخارى فانه قال فى صحيحه : باب الطلاق فى الاغلاق والكراهة^(١) والسكران
والمجنون ، يفرق بين الطلاق وفى الاغلاق وبين هذه الوجوه ، وهو ايضا
مقتضى كلام الشافعى فانه يسمى نذر اللجاج والغضب يمين الغلق ونذر الغلق
هذا اللفظ يريد به نذر الغضب وهو قول غير واحد من أئمة اللغة^(٢) .

والقول بموجبه هو مقتضى الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين
وأئمة الفقهاء ومقتضى القياس الصحيح والاعتبار وأصول الشريعة .

(أما الكتاب) فمن وجوه (أحدها) قوله تعالى : لا يؤاخذكم الله
باللغو فى إيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم . قال ابن جرير فى
تفسيره حدثنا ابن وكيع (ثنا) مالك بن اسماعيل عن خالد عن عطاء بن رستم
عن ابن عباس قال : لغو اليمين أن تحلف وأنت غضبان . حدثنا ابن حميد
(ثنا) يحيى بن واضح (ثنا) أبو حمزة عن عطاء عن طاووس قال : كل يمين
حلف عليها رجل وهو غضبان فلا كفارة عليه فيها لقوله : لا يؤاخذكم الله

(١) قال الحافظ ابن حجر : هو فى النسخ بضم الكاف وسكون الراء وفى
عطفه على الاغلاق تصريح بأنه يذهب إلى أن الاغلاق هو الغضب .

(٢) اعلم أن من فسر بالغضب فسه بلازمة أو بمساويه كقول ابن الاثير
الغلق ضيق الصدر وقلة الصبر . رجل غلق ككف : سئ الخلق ، وقال ابوبكر
كثير الغضب ، وقيل ضيق الخلق العسر الرضا وقد أغلق فلان إذا أغضب فغلق
غضب وأحد وقال الليث يقال : احتد فلان فغلق فى حديثه أى تشب وهو مجاز
نقله الزبيدى فى شرح القاموس ، وفى اساس البلاغة للزمخشري : غلق احتد فغضب
فى حديثه وأغلق عليه إذا ضيق وأكره وبته : لا طلاق فى اغلاق .

بالنحو في إيمانكم^(١)، وهذا أحد الأقوال في مذهب مالك^(٢) أن لنحو اليمين هو اليمين في الغضب وهذا اختيار أجل المالكية وأفضلهم على الإطلاق وهو القاضي اسماعيل بن اسحق فإنه ذهب إلى أن الغضبان لا تنعقد يمينه^(٣) ولا تنافي بين هذا القول وبين قول ابن عباس وعائشة أن لنحو اليمين هو قول الرجل

(١) تمة كلام ابن جرر: وعنه من قال هذه المقالة - أي أن النحو من الإيمان التي يحلف بها صاحبها في حال الغضب على غير عقد قلب ولا عزم - ما حدثني به أحمد بن منصور المروزي قال ثنا عمر بن بونس البجلي قال ثنا سليمان بن أبي سليمان الزهري عن يحيى بن أبي كثير عن طاووس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمين في غضب^(٤)، وأخرجه الدارقطني كما سند كره.

(٢) قال صدر الدين في رحمة الامة: وقال الشافعي: لنحو اليمين ما لم يمقده وإنما يتصور ذلك عنده في قوله لا والله وبلى والله عند المجاورة والغضب والجاج من غير قصد سواء كانت على ماض أو مستقبل وهي رواية عن أحمد^(٥).

(٣) قال المؤلف في أعلام الموقعين: قال الامام أحمد في رواية حنبل: الاغلاق هو الغضب وكذلك فسرہ ابو داود وهو قول القاضي اسماعيل بن اسحق أحد أئمة المالكية ومقدم فقهاء اهل العراق منهم وهي عنده من لنحو اليمين أيضاً فأدخل يمين الغضبان في لنحو اليمين وفي يمين الاغلاق وحكاها شارح احكام عبدالحق عنه وهو ابن بزيرة الاندلسي قال وهذا قول علي وابن مسعود وغيرهما من الصحابة ان الإيمان المتعقده كلها في حال الغضب لا تلزم وفي سنن الدارقطني باسناد فيه لين من حديث ابن عباس يرفعه لا يمين في غضب ولا عتاق فيما لا يملك، وهو وإن لم يثبت رفعه فهو قول ابن عباس وقد فسر الشافعي لا إطلاق في اغلاق، بالغضب وفسره به مسروق، فهذا مسروق والشافعي واحد وابو داود والقاضي اسماعيل كلهم فسروا الاغلاق بالغضب وهو من أحسن التفسير لان الغضبان قد أغلق عليه باب القصد بشدة غضبه. اهـ وله تمة تفصيلها ما حوته هذه الرسالة الفراء.

لا والله وبلى والله وقول عائشة وغيرها أيضاً : أنه يمين الرجل على الشيء يعتقد كالحلف عليه فيتين بخلافه . فإن الجميع من لغو اليمين والذي فسر لغو اليمين بأنها يمين الغضب يقول بأن التوعين الآخرين من اللغو وهذا هو الصحيح فإن الله سبحانه جعل لغو اليمين مقابلاً لكسب القلب ومعلوم أن الغضبان والخالف على الشيء . يظنه كما حلف عليه والقائل لا والله وبلى والله من غير عقد اليمين لم يكسب قلبه عقد اليمين ولا قصدوا والله سبحانه قد رفع المؤاخاة بلفظ جرى على اللسان لم يكسبه القلب ولا يقصده فلا تجوز المؤاخاة بما رفع الله المؤاخاة به بل قد يقال لغو الغضبان أظهر من لغو القسمين الآخرين لما سأتى بيانه إن شاء الله تعالى

فصل

(الوجه الثاني) من دلالة الكتاب قوله سبحانه « ولو يجعل الله للناس اشر استعجالهم بالخير لقضى اليهم اجلهم فتنذر الذين لا يرجون لقاءنا في طغيانهم يعمهون » وفي تفسير ابن أبي نجيع عن مجاهد : هو قول الإنسان لولده وماله إذا غضب عليهم « اللهم لا تبارك فيه والعنه » فلو يجعل لهم الاستجابة في ذلك كما يستجاب في الخير لاهلكهم

اتهمز الغضب مانعاً من انعقاد سبب الدعاء الذي تأثيره في الإجابة أسرع من تأثير الأسباب في أحكامها فإن الله سبحانه يحجب دعاء الصبي والسفيه والمبرم ومن لا يصح طلاقه ولا عقوده فإذا كان الغضب قد منع كون الدعاء سبباً لأن الغضبان لم يقصده بقلبه فإن عاقلاً لا يختار إهلاك نفسه وأهله وذهاب ماله وقطع يده وفرجه وغير ذلك بل يجد عيبه فاعتصمت

رحمة العزيز العليم أن لا يؤاخذ به بذلك ولا يجيب دعاءه لأنه عن غير قصد منه بل الجامل له عليه الغضب الذي هو من الشيطان

(فان قيل) أن هذا ينتقض عليكم بالحديث الذي رواه أبو داود (١) عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تدعوا على أولادكم ولا على أموالكم ولا تدعوا على خدمكم لا توافقوا من الله ساعة لا يسأل فيها شيئاً إلا أعطاه »

(قيل) لا تنافي بين الآية والحديث فإن الآية اقتضت الفرق بين دعاء المختار ودعاء الغضبان الذي لا يختار ما دعا به والحديث دل على أن الله سبحانه أوفقاً لا يرد فيها داعياً ولا يسأل فيها شيئاً إلا أعطاه فهي الأمة أن يدعو أحدهم على نفسه أو أهله أو ماله خشية أن يوافق تلك الساعة فيجيب له ولا يرب أن الدعاء بالشر كثيراً ما يجلب الدعاء بالخير (٢) والإنسان يدعو على غيره ظلماً وعدواناً مع ذلك فقد يستجاب له وليكن إجابة دعاء الخير من صفة الرحمة وإجابة ضده من صفة الغضب والرحمة تغلب الغضب والمقصود أن الغضب مؤثر في عدم انعقاد السبب في الجملة ومن هذا قوله تعالى « ويدعو الإنسان بالشر دعاءه بالخير وكان الإنسان عجولاً » وهو الرجل يدعو على نفسه وأهله بالشر في حال الغضب

فصل

(الوجه الثالث) قوله تعالى « ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً »

(١) وزواه مسلم أيضاً كما في رياض الصالحين

(٢) كذلك في الأصل

قال بثبما خلفتموني من بعدى اعجلتم أمر ربكم والقي الألواح وأخذ برأس أخيه يجره إليه، قال ابن أمّ أن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني فلا تشمت بني الأعداء ولا تجعلني مع القوم الظالمين » ووجه الاستدلال بالآية أن موسى صلوات الله عليه لم يكن ليلقي الألواح كتبها الله تعالى فيها كلامه من على رأسه إلى الأرض فيكسرها اختياراً منه لذلك ولا كان فيه مصلحة لبني إسرائيل ولذلك جره بلحيته ورأسه وهو أخوه وإنما حمله على ذلك الغضب فعذره الله سبحانه به ولم يعتب عليه بما فعل إذ كان مصدره الغضب الخارج عن قدرة العبد واختياره فالتولد عنه غير منسوب إلى اختياره ورضاه به

يوضحه (الوجه الرابع) وهو قوله « ولما سكنت عن موسى الغضب أخذ الألواح » فمدل سبحانه عن قوله سكن إلى قوله « سكنت » تزيلاً للغضب منزلة السلطان الأمر الناهي الذي يقول لصاحبه افعل لا تفعل فهو مستجيب لداعي الغضب الناطق فيه المتكلم على لسانه فهو أولى بأن يعذر من المكره الذي لم يتسلط عليه غضب يأمره وينهاه كإسباني تقريره بعد هذا إن شاء الله وإذا كان الغضب هو الناطق على لسانه الأمر الناهي له لم يكن ما جرى على لسانه في هذا الحال منسوباً إلى اختياره ورضاه فلا يتم عليه أثره

(الوجه الخامس) قوله تعالى « وأما يئزغك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله » في ثلاثة مواضع من القرآن وما يتكلم به الغضبان في حال شدة غضبه من طلاق أو شتم ونحوه هو من نزغات الشيطان فإنه يلجته إلى أن يقول ما لم يكن مختاراً لقوله فإذا سرى عنه علم أن ذلك من القاء الشيطان على

لسانه مما لم يكن برضاه واختياره والغضب من الشيطان وأثره منه كما في الصحيح ان رجلين استبأ عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى احمر وجه احدهما وانتفخت أوداجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجد : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » وفي السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الغضب من الشيطان وإن الشيطان من النار وإنما تطفأ النار بالماء فإذا غضب أحدكم فليتوضأ » وإذا كان هذا السبب وأثره من الجاء الشيطان لم يكن من اختيار العبد فلا يترتب عليه حكمه

فصل

فأما دلالة السنة فن وجوه^(١) احدها حديث عائشة المتقدم وهو قوله « لا طلاق ولا عتاق في اغلاق » وقد اختلف في الاغلاق فقال أهل الحجاز هو الإكراه ، وقال أهل العراق هو الغضب ، وقالت طائفة هو جمع الثلاث بكلمة واحدة ، حكى الأقوال الثلاثة صاحب كتاب مطالع

(١) ذكر من وجوه دلالة السنة ثلاثة وبقي رابع وهو « الأعمال بالنية » الذي استدل به البخاري على عدم وقوع طلاق الغضبان كما تقدم نقل عبارته وكلام ابن حجر في شرحها وقد أشار إليه في الوجه التاسع الآتي (ووجه خامس) وهو حديث ابن عباس مرفوعاً « لا يمين في غضب » أخرجه ابن جرير والبارقيني كما حكيناه قبل (ووجه سادس) وهو حديث « كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله » رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً وقال غريب ضعيف ، والمغلوب على عقله وإن فسر بالسكران إلا أنه يتناول الغضبان أيضاً بل هو أولى كما ستراه المصنف موضحاً في الوجه الثاني من ترجمة (فصل وأما آثار الصحابة)

الأنوار ، وكان الذى فسر به بجمع الثلاث أخذه من التغليق وهو أن المطلق غُلق طلاقه كما يفتق صاحب الدين ماعليه وهو من غلق الباب فكأنه أغلق على نفسه باب الرحمة بجمعه الثلاث فلم يجعل له الشارع ذلك ولم يملكه إياه رحمة به إنما ملكه طلاقاً يملك فيه الرجعة بعد الدخول وحجر عليه فى وقته ووضع وقدره فلم يملكه إياه فى وقت الحيض ولا فى وقت طهر جامعها فيه ولم يملكه أن يبينها بنظر عوض بعد الدخول فيكون قد غير صفة الكلام وهذا عند الجمهور فلو قال لها أنت طالق طالقة لارجعة لى فيها أو طالقة باتنة لنا ذلك وثبتت له الرجعة ، وكذلك لم يملكه جمع الثلاث فى مرة واحدة بل حجر عليه فى هذا وهذا وكان ذلك من حجة من لم يوقع الطلاق المحرم ولا الثلاث بكلمة واحدة^(١) لأنه طلاق محجور على صاحبه شرعاً وحجر الشارع يمنع نفوذ التصرف ومحمته كما يمنع نفوذ التصرف فى العقود المالية فهذه حجة من أكثر من ثلاثين حجة ذكروها على كلام وقوع الطلاق المحجور على المطلق فيه .

والمقصود ما هنا أن هؤلاء فسروا الاغلاق بجمع الثلاث لكونه أغلق على نفسه باب الرحمة الذى لم يفتقه الله عليه الا فى المرة الثالثة (وأما الآخرون) فقالوا الاغلاق مأخوذ من اغلاق الباب وهو ارتاجه واطباقه فالأمر المغلق ضد الأمر المنفرج والذى أغلق عليه

(١) يرى الواقف على كتابيزاد المعاد واغاثة الفهنا الكبرى واعلام الموقعين ادلة ذلك وحججها سائبة الذيل واسعة الاطراف فن اراد التوسع فعليه بمراجعتها وكلها للامام المؤلف مطبوعة بحمده تعالى متداولة

الأمر عند الذى فرج له وفتح عليه فالمكره ^(١) الذى أكره على أمر إن لم يفعله والا حصل له من الضرر ما أكره عليه .. قد أغلق عليه باب القصد والارادة لما أكره عليه فالإغلاق فى حقه بمعنى إغلاق أبواب القصد والارادة له فلم يكن قلبه مفتوحا لارادة القول والفعل الذى أكره عليه ولا لاختيارهما فليس مطلق ^(٢) الارادة والاختيار بحيث إن شاء طلق وإن شاء لم يطلق وإن شاء تكلم وإن شاء لم يتكلم بل أغلق عليه باب الارادة الا للذى قد أكره عليه ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت اللهم ارحمني إن شئت ولكن ليضمن المسألة فإن الله لا مكروه له ^(٣) » ، فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن الله لا يفعل الا إذا شاء بخلاف المكروه الذى يفعل ما لا يشاؤه فإنه لا يقال يفعل ما يشاء الا إذا كان مطلق الدواعى وهو المختار ، وأما من ألزم بفعل معين فلا ، ولهذا يقال المكروه غير مختار ويجعل قسم المختار لا قسما منه ، ومن سباه مختارا فإنه يعنى أن له ارادة واختيارا بالقصد الثانى فإنه يريد الخلاص من الشر ولا خلاص له الا بفعل ما أكره عليه فنصار مریدا له بالقصد الثانى لا بالقصد الأول .

والغضبان الذى يمنعه الغضب من معرفة ما يقول وقصده فهذا من أعظم الإغلاقات وهو فى هذا الحال بمنزلة المبرسم والمجنون والسكران بل أسوأ حالا من السكران لأن السكران لا يقتل نفسه ولا يأتى ولده من علو والغضبان يفعل ذلك ، وهذا لا يتوجه فيه نزاع انه لا يقع طلاقه ، والحديث يتناول هذا القسم قطعا .

(١) مبتدأ خبره قد أغلق عليه الخ

(٢) خبر ليس

(٣) رواه البخارى عن أبي هريرة

وحينئذ فنقول الغضب ثلاثة أقسام (١) (أحدها) أن يحصل للإنسان مبادئته وأوائله بحيث لا يتغير عليه عقله ولا ذهنه ويعلم ما يقول ويقصده فهذا لا اشكال في وقوع طلاقه وعتقه وصحة عقوده ولا سبها إذا وقع منه ذلك بعد تردد فكره .

(القسم الثاني) أن يبلغ به الغضب نهايته بحيث يتنقل عليه باب العلم والارادة فلا يعلم ما يقول ولا يريد به فهذا لا يتوجه خلاف في عدم وقوع طلاقه كما تقدم والغضب غول العقل فإذا اغتال الغضب عقله حتى لم يعلم ما يقول فلا ريب أنه لا ينفذ شيء من أقواله في هذه الحالة فإن أقوال المكلف إنما تنفذ مع علم القائل بصدورها منه ومعناها ولإرادته للتكلم بها (فالأول) يخرج النائم والمجنون والمبرسم والسكران وهذا الغضبان (والثاني) يخرج من تكلم باللفظ وهو لا يعلم معناه البتة فإنه لا يلزم مقتضاه (والثالث) يخرج من تكلم به مكرها وإن كان عالما بمعناه .

(القسم الثالث) من توسط في الغضب بين المرتبتين فتعدى مبادئته ولم ينته إلى آخره بحيث صار كالمجنون فهذا موضع الخلاف وعمل النظر والأدلة الشرعية تدل على عدم نفوذ طلاقه وعتقه وعقوده التي يعتبر فيها الاختيار والرضا وهو فرع من الإغلاق كما فسره به الأئمة وقد

(١) بهذا التقسيم يرد على ابن المراهب حيث قال : الإغلاق حرج النفس وليس كل من وقع له فارق عقله ولو جاز عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما جناه كت غضبانا ، نقله الحافظ في فتح الباري ووجه الرد أن الغضب ليس على اطلاقه كما فهمه المرء يدين في ذلك كما حققه المؤلف في الوجه الحادى عشر والرابع عشر ومواضع أخر

ذكرنا دلالة الكتاب على ذلك من وجوه .

(وأما دلالة السنة) فن وجوه (أحدها) حديث عائشة وقد تقدم ذكر وجه دلالة .

(الثاني) ما رواه أحمد والحاكم في مستدركه من حديث عمران بن حصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا نذر في غضب وكفارة كفارة يمين »^(١) وهو حديث صحيح وله طرق ، وجه الاستدلال به أنه صلى الله عليه وسلم ألغى وجوب الوفاء بالنذر إذا كان في حال الغضب مع أن الله سبحانه وتعالى أتى على الموفين بالنذور وأمر النبي صلى الله عليه وسلم الناذر لطاعة الله بالوفاء بنذره وقال « من نذر أن يطيع الله فليطأه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه »^(٢) فإذا كان النذر الذي أتى الله على من أوفى به وأمر رسوله بالوفاء بما كان منه طاعة قد أثر الغضب في انعقاده لكون الغضب لم يقصده وإنما حمله على بيانه الغضب فالطلاق بطريق الأولى والأخرى (فإن قيل) فكيف رتب عليه كفارة اليمين (قيل) ترتب الكفارة عليه لا يدل على ترتب موجه ومقتضاه عليه والكفارة لا تستلزم التكليف ولهذا تجب في مال الصبي والمجنون إذا قتل صيدا أو غيره وتجب على قاتل الصيد ناسيا أو مخطئا وتجب على من وطئ في نهار رمضان ناسيا عند الأكثرين فلا يلزم من ترتب الكفارة اعتبار كلام الغضبان ، وهذا هو الذي يسميه الشافعي نذرا غلطي ، ومنصوصه عدم

(١) رواه النسائي عن عمران ورواه الإمام أحمد وأهل السنن عن عائشة

بلفظ : لا نذر في معصية . الخ

(٢) رواه الإمام أحمد والبخاري وأهل السنن عن عائشة

وجوب الوفاء به إذا حلف به بل يخبر بينه وبين الكفارة وحكى له قول آخر بتمين الكفارة عينا ، وقول آخر بتعين الوفاء به إذا حنث كما يلزمه الطلاق والعناق وهذا قول مالك وأشهر الروايتين عن أبي حنيفة

(الثالث) ما ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان^(١) » ، ولولا أن الغضب يؤثر في قصده وعليه لم ينه عن الحكم حال الغضب ، وقد اختلف الفقهاء في صحة حكم الحاكم في حال غضبه على ثلاثة أقوال سندكرها بعد إن شاء الله .

فصل

(وأما آثار الصحابة) فن وجوه (أحدها) ما ذكره البخاري في صحيحه عن ابن عباس أنه قال : الطلاق عن وطء والعق ما يبتنى به وجه الله^(٢) . فحصر الطلاق فيما كان عن وطء وهو الغرض المقصود

(١) قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الخبير : متفق عليه من حديث أبي بكره
(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتوح : أى أنه لا يفتنى للرجل أن يطلق امرأته إلا عند الحاجة كالنكاح بخلاف العتق فإنه مطلوب دائما والوطء يفتحق : الحاجة قال أهل الفقه ولا يبنى منها فعل إلا . وقال المؤلف في اعلام الموقعين : معنى قول ابن عباس إنما الطلاق عن وطء أى عن غرض من المطلق في وقوعه . قال : وهذا من كمال فقهه رضى الله عنه واجابة دعاء الرسول له إذ الألفاظ إنما يترتب عليها موجباتها لقصد اللفظ بها . ولهذا لم يؤخذنا الله بالعفو في أيماننا وكذلك لا يؤخذ الله بالعفو في إيمان الطلاق كقول المؤلف في عرض كلامه . على الطلاق لا أقبل والطلاق يلزمى لا أفعل : من غير قصد لعقد النكاح بل إذا كان اسم الرب جل =

والغضبان لا وطر له وهذا في الطلاق عن ابن عباس نظير قوله وقول
أصحابه : لغو اليمين أن تحلف وأنت غضبان

(الوجه الثاني) أن الزهري روى عن أبان بن عثمان عن عثمان أنه رد
طلاق السكران ولا يعرف له مخالف من الصحابة وهذا هو الصحيح
وهو الذي رجع إليه الامام أحمد أخيراً قال في رواية أبي طالب : والذي
لا يأمر بالطلاق فأنما أتى خصلة واحدة والذي يأمر بالطلاق قد أتى خصلتين
حرمها عليه وأحلها لغيره فهذا خير من هذا وأنا اتقي جميعهما وقال في رواية
عبد الملك الميموني قد كنت أقول أن طلاق السكران يجوز حتى تبينته فغلب
عليّ أنه لا يجوز طلاقه لأنه لو أقبل لم يلزمه ولو باع لم يحز بيعه (قال) وألزمه الجنابة
وما كان من غير ذلك فلا يلزمه قال أبو بكر وبهذا أقول وقال في رواية
أبي الحرث : أرفع شيء في حديث الزهري عن أبان بن عثمان عن عثمان
ليس لمجنون ولا سكران طلاق وهو اختيار الطحاوي وأبي الحسن السرخسي
وأمام الحرمين وشيخ الإسلام ابن تيمية وأحد قولي الشافعي^(١) وإذا كان
هؤلاء لا يوقعون طلاق السكران لأنه غير قاصد للطلاق فمعلوم أن
الغضبان كثيراً ما يكون أسوأ حالا من السكران

== جلالة لا ينعقد به يمين الغوفيمين الطلاق أولى أن لا ينعقد ولا يكون اعظم
حرمة من الحلف بالله وهذا أحد القولين في مذهب أحمد وهو الصواب اهـ
(١) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : وذهب إلى عدم وقوع طلاق
السكران أيضاً كعثمان بن أبي الشعثاء وعطاء وطاووس وعكرمة والقاسم وعمر بن
عبد العزيز ذكره ابن شعبة عنهم بأسانيد صحيحة وبه قال ربيعة والليث وأصحاب
المزني واختاره الطحاوي
(م ٢ - إقانة الإفتاء)

والسكر نوعان سكر طرب وسكر غضب وقد يكون هذا أشد وقد يكون الآخر أشد فإذا اشتد به الغضب حتى صار كالسكران كان أولى بعدم وقوع الطلاق منه لأنه يعذر مالا يعذر السكران ويبلغ به الغضب أشد ما يبلغ به السكران كما يشاهد من حال السكران والغضبان .

فصل

(وأما الاعتبار وأصول الشريعة) فن وجوه (الأول) ان المؤاخذة انما ترتبت على الأقوال لكونها أدلة على ما في القلب من كسبه وارادته كما قال تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم . فجعل سبب المؤاخذة كسب القلب وكسبه هو ارادته وقصده ، ومن جرى على لسانه الكلام من غير قصد واختيار بل لشدة غضب وسكر أو غير ذلك لم يكن من كسب قلبه ، ولهذا لم يؤاخذ الله سبحانه الذي اشتد فرحه بوجود راحلته بعد الاياس منها فلما وجدها خطأ من شدة الفرح وقال : اللهم أنت عبدى وأنا ربك^(١) فجرى هذا اللفظ على لسانه من غير قصد ؛ فلم يؤاخذ^٢ كما يجرى الغلط في القرآن على لسان القارىء (لكن)

(١) إشارة إلى الحديث الذى رواه مسلم عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الله أشد فرحاً بثوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كانت راحته بآرض فلاة فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه فأيس منها فأتى شجرة فاضطجع فى ظلها قد أيس من راحته فبينما هو كذلك إذ هو بها قائمة عنده فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح . اللهم أنت عبدى وأنا ربك أخطأ من شدة الفرح . .

قد يقال هذا قصد الصواب فاختطأ فلم يؤخذ اذ كان قصد ضد ما تكلم به بخلاف الغضب ان إذا طلق فإنه قاصد للطلاق (قيل) لا كلام في الغضب ان العالم بما يقول القاصد المختار لحكمه دفعاً لمكرهه البقاء مع الزوجه وإنما الكلام في الذى اشتد غضبه حتى الجأ الشيطان إلى التكلم بما لم يكن مختاراً للتكلم به كما يلجئه إلى فعل ما لم يكن لولا الغضب يفعله .

يوضحه (الوجه الثانى) وهو أن الإرادة فيه هو محمول عليها ملجأ إليها كالمكره بل المكره أحسن حالا منه فإن له قصداً وإرادة حقيقة لكن هو محمول عليه وهذا ليس له قصد فى الحقيقة فإذا لم يقع طلاق المكره فطلاق هذا أولى بعدم الوقوع .

يوضحه (الوجه الثالث) وهو أن الأمر الحامل للمكره على التكلم بالطلاق يشبه الحامل للغضب ان على التكلم به فإن المتكلم مكرهاً إنما يقصد الاستراة من توقع ما أكره به إن لم يباشر به أو من حصوله أن كان قد باشره بشئ منه فيتكلم بالطلاق قاصداً لراحته من ألم ما أكره به وهكذا الغضب فإنه إذا اشتد به الغضب يآلم بحمله فيقول ما يقول ويفعل ما يفعل ليدفع عن نفسه حرارة الغضب فيستريح بذلك وكذلك يلطم وجهه ويصيح صياحا قوياً ويشق ثيابه ويبقى ما فى يده دفعاً لآلم الغضب والقاء لخله منه ، وكذلك يدعو على نفسه وأحب الناس إليه فهو يتكلم بصيغة الطلب والاستدعاء والدعاء وهو غير طالب لذلك فى الحقيقة فكذلك يتكلم بصيغة الإنشاء وهو غير قاصد لمعناها ولهذا يأمر الملوك وغيرهم عند الغضب بأمر يعلم خواصهم أنهم تكلموا بها دفعاً لحرارة الغضب وأنهم لا يريدون مقتضاها فلا يمتثل خواصهم بل يؤخروه فيحمدونهم على ذلك إذا سكن غضبهم وكذلك

الرجل وقت شدة الغضب يقوم ليطش بولده أو صديقه فيحول غيره بينه وبين ذلك فيجهدهم بعد ذلك كما يحمد السكران والمحموم ونحوهما من يحول بينه وبين ما يهيم بفعله في تلك الحالة .

(الوجه الرابع) أن العاقل لا يستدعى الغضب ولا يريد به بل هل أكره شيء إليه وهو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « حمة في قلب ابن آدام أما رأيتم من أحرار عنيه وانتفاخ أوداجه »^(١) ، والعاقل لا يقصد الغاء الحمة في قلبه فهو ناشئ فيه بغير اختياره وإذا كان هو السبب الحامل على التكلم بالطلاق وغيره لم يكن ذلك أيضاً مضافاً إلى اختياره وإرادته وهذا كما أن إرادة السبب إرادة للسبب فكراهة السبب وبغضة كراهة للسبب .

يوضحه (الوجه الخامس) وهو أنك تقول للغضبان إذا اشتد غضبه ففعل ما لم يكن يفعله أو تكلم بما لم يكن يتكلم به قبل الغضب : هل أردت ذلك أو قصدته ؟ فيحلف أنه ما أراد ولا قصد ولا كان له باختيار ويحلف أنه وقع بغير اختيار ولا تنكر هذا فإنك تجده من نفسك ، وتحقيق الأمر أن له فيه إرادة هو محمول عليها حملة عليها الغضب فهي كإرادة المكروه بل المكروه أدخل في الإرادة كما تقدم وهذا يدل على أن الغضبان أولى بعدم الوقوع من المكروه .

يوضحه (الوجه السادس) وهو أن الخوف في قلب المكروه كالغضب في قلب الغضبان لكن المكروه مقهور بغيره من خارج والغضبان مقهور بغضبه الداخل فيه وقهر الاكراه يبطل حكم الأقوال التي أكره عليها

(١) رواه الإمام أحمد والزمذني أنه عليه الصلاة والسلام قال في خطبة :

ألا أن الغضب حمة . . . الخ

ويجعلها بمنزلة كلام النائم والمجنون دون حكم الأفعال فإنه يقتل إذا قتل ويضمن إذا أتلف فكذلك قهر الغضب يبطل حكم أقوال الغضبان دون أفعاله حتى لو قتل في هذه الحالة قتل أو أتلف شيئاً ضمنه هذا كله في الغضبان الذي يكره ما قاله حقيقة فأما من هو مرید له على تقدير عدم غضبه لاقتضاء السبب ذلك فليس من هذا الباب كمن زنت امرأته فغضب فطلقها لأنه لا يرى المقام مع زانية فلم يقصد بالطلاق إطفاء نار الغضب بل التخلص من المقام مع زانية فهذا يقع طلاقه فتأمل هذا الفرق فإنه حرف^(١) المسألة ونكتتها وهذا بخلاف من خاصته امرأته وهو يعلم من نفسه إرادة المقام معها على الخصومة وسوء الخلق ولكن حمله الغضب على أن شق نفسه بالتكلم بالطلاق كسرا لها وإطفاء لنار غضبه .

يوضحه (الوجه السابع) وهو أن الغضبان يفعل أموراً من شق الثياب وإتلاف المال وغير ذلك مما لو أكره به حتى يتكلم بالطلاق لم ينفذ طلاقه ولغت أقواله فإذا فعل هو هذه الأمور علم أن الذي الجأ إليها أعظم من الإكراه فإن المكروه لو أكره بها لم يفعلها وهذا قد فعلها فعلم أن مقتضى لفعلها فيه أولى من اقتضاء الإكراه لفعلها والمكروه لو فعل به ذلك كان مكرهاً فالغضبان كذلك وهذا واضح جداً .

(فإن قيل) المكروه إذا تكلم بما أكره عليه دفع عنه الضرر والغضبان لا يدفع عنه بهذا القول ضرراً فليس كالمكروه (قيل) لا ريب إنهما يفرقان في هذا الوجه ولكن لا يوجب ذلك أن يكون الغضبان مختاراً مریداً لما قاله أو فعله بل أكره شيء إليه وهذا أمر لا يمكن دفعه .

(١) كذا بالأصل ولعل صوابه : سرّ .

(فإن قيل) فإلزام على ما يكرهه ويؤذيه من غير أن يتوصل به إلى ما هو أحب إليه منه ؟ (قيل) لما كان الغضب عدو العقل وهو له كالذئب للشاة فبإمكان منه الا اغتال عقله فقصد إزالة الغضب وأطفأ ناره وهذا مقصود صحيح في نفسه لكن لما غاب عنه عقله قصد إزالة ذلك مما فيه ضرر عليه لينخف عن نفسه ما هو فيه من البلاء ولولا ذلك لم يفعل مالا يفعله في الرضا ولا تكلم بما لم يكن يتكلم به فهو قصد أن يستريح ويسكن ويبرد غضبه بتلك الأقوال والأفعال وإن لم يدفع ذلك عنه بجملة تلك الشدة فإنها تخفف وتضعف فاقترضت رحمة الشارع به أن الغي أقواله في هذه الحال إن تمك أن لا يترتب عليها أثرها وتكون كالأقوال المبرسم والمجنون الماهر ^(١) ونحوهما وأما الأفعال فلا يمكن إلغائها أثرها فترتب عليه موجب فعله .

(فإن قيل) فيلزمكم على هذا أنه لو حلف في هذه الحال أن لا تنعقد يمينه (قيل) قد قال بذلك جماعة من السلف والخلف واختاره من لا يرتاب في امامته وجلالته وكان يقرن بالأئمة الكبار اسماعيل بن إسحق القاضي .

(فإن قيل) لكن المنقول عن الصحابة وجمهور التابعين والأئمة الأربعة اعتبار نذر اللجاج والغضب وأن تنازعوا في موجه فأوجب مالك وأهل العراق الوفاء به كنذر التبر وخير الليث بن سعد والشافعي وأحمد ابن حنبل بين فعله وبين كفارة اليمين ولم يقل أحد منهم أنه لا ينعقد وأنه لغو وقد ذكر الله تعالى الكفارة في الإيمان كلها ولم يحصل ^(٢) منها يمين الغضب دون يمين الرضا (قيل) نعم هذا حق ولكن اليمين لما قصد

(١) أي المتكلم بالهجر بالغم وهو التبيح من الكلام.

(٢) أي يمين ومنه آية وحصل ما في الصدور .

صاحبها الحضر أو المنع كانت الكفارة رافعة لما حصل بهما من الضرر بخلاف الطلاق والعناق فإنهما اتلاف محض لملك البضع والرقبة ولا كفارة فيهما فالضرر الحاصل بوقوعهما لا يتدفع بكفارة ولا غيرها وكما أنه يفرق في الإكراه بين نوع ونوع فالإكراه يبيح الأقوال عندنا وعند الجمهور وكل قول أكره عليه بغير حق فإنه باطل وأبو حنيفة يفرق بين نوع ونوع .

والإكراه على الأفعال ثلاثة أنواع .

(نوع) لا يباح بالإكراه قتل المعصوم واتلاف أطرافه .

(ونوع) يبيحه الإكراه بشرط الضمان كاتلاف مال المعصوم :

(ونوع) مختلف فيه كالزنا والشرب والسرقة وفيه روايتان عن الإمام أحمد فما أمكن تلافيه أبيع بالإكراه كالأقوال والأموال وما كان ضرره كضرر الإكراه لم يبيح به كالقتل فإنه ليس قتل المعصوم بحياة المكروه أولى من العكس (وأما الأفعال) كالقرآن يدل على رفع الائم فيها كقوله تعالى ولا تكرر هوا فتياتكم على البغاء أن أردن تحصناً لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ، ومن يكرهن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم^(١) .

(١) روى ابن جرير عن ابن عباس في الآية قال : كانوا في الجاهلية يكرهون إمامهم على الزنا يأخذون أجورهم فقال الله لا تكررهن على الزنا من أجل النالة في الدنيا ومن يكرهن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ، لمن يعنى إذا أكرهن وعن مجاهد قال كانوا يأمررون ولا تدم يباغين يفعلن ذلك فيصبن فيأتينهم بكسبن فكانت لمبد الله بن أبي بن سلول جارية فكانت تباغى فكرهت وحلفت أن لا نضلها فأكرمها أهلها فانطلقت فباغت برد اخضر فأتهم به فانزل الله تبارك وتعالى هذه الآية وقوله تعالى أن أردن تحصناً ، ليس لتخصيص النهى به وإخراج =

(الوجه الثامن) أن النبي صلى الله عليه وسلم شرع للغضبان أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وأن يتوضأ وأن يتحول عن حالته فإن كان قائماً فليقم وإذا كان قاعداً فليضطجع قال : إن الغضب من الشيطان وإن الشيطان من النار وإنما تطفأ النار بالماء فإذا غضب أحدكم فليتوضأ^(١)، وهذا يدل على أنه محمول عليه من غيره وأن الشيطان يغضبه ليحملة بغضه على فعل ما يحبه الشيطان وعلى التكلم به وما يضاف إلى الشيطان مما يكرهه العبد ولا يحبه فلا يؤاخذ به الإنسان كالوسوسة والنسيان كما قال فتي موسى لموسى : وما أنسانية إلا الشيطان أن أذكره ، فافقه تعالى لا يؤاخذ بالوسوسة ولا بالنسيان إذ هما من أثر فعل الشيطان في القلب وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الغضب من الشيطان فيكون أثره مضافاً إليه أيضاً فلا يؤاخذ به العبد كآثر النسيان فإنه لو حلف أن لا يتكلم بكذا فتكلم به ناسياً لم يحنث لعدم قصده وإرادته لمخالفة ما عقد يمينه عليه وإن كان قاصداً للكلام فإنه لم يقع منه إلا بقصده وإرادته ، وهذه حال الغضبان فإنه لم يقصد حقيقة ما تكلم به وموجه بل جرى على لسانه كما جرى كلام

= ما عداه بل خرجوه مخرج الاغلب أو مخرج المبالغة في الزجر والتنبية على أن المولى أحق بإرادته أو لعدم التكلف إذا تخلف لآثره إذا لم يردن التحصن لم يكره من البناء فلا يمكن الإكراه عليه أفاده الفخاري في فصول البدائع وإثارة كرامة ، أن ، على إذا للإبذان بوجوب الانتهاء عن الإكراه عند كون إرادة التحصن في حيز التردد والشك فكيف إذا كانت محققة الوقوع .

(١) رواه الإمام أحمد وأبو داود عن عطية العوفي .

الناسي على لسانه ، بل قصد الناسي للتكلم أظهر من قصد الغضبان ولهذا يقول الناسي قصدت أن أقول كذا وكذا والغضبان يحلف إنه لم يقصد .

(الوجه التاسع) أن المقصود في العقود معتبرة في عقدتها كلها^(١) والغضبان ليس له قصد معتبر في حل عقدة النكاح كما ليس له قصد في قتل نفسه وولده وإتلاف ماله فإنه يفعل في الغضب هذا ويقول هذا فإذا لم يكن له قصد معتبر لم يصح طلاقه (فإن قيل) هذا ينتقض عليكم بالهازل فإنه يصح طلاقه^(٢) وإن لم يكن له فيه قصد (قيل) الفرق بينهما أن الهازل قصد التكلم باللفظ وإرادته رضا واختياراً منه لم يحمل على التلطف به وغايته أنه لم يرد حكمه وموجه وذلك إلى الشارع ليس إليه السبب الذي إليه قد أتى به اختياراً وقصداً مع علمه به لم يحمل عليه والسبب إلى المشرع ليس إليه فلا يصح إعتبار أحدهما بالآخر وكيف يقاس الغضبان على المتخذ آيات الله هزواً وهذا من أفسد القياس ؟

(الوجه العاشر) أن الغضب مرض من الأمراض وداء من الأدواء فهو في أمراض القلوب نظير الحمى والوسواس والصرع في أمراض الأبدان

(١) قال المؤلف في اعلام الموقعين : إياك أن تهمل قصد المتكلم وتنبه وعرفه فتجنى عليه وعلى الشريعة ونفسك إليها ما هي برثة منه وتلزم الحائف والمقر والتأخر . والمعاهد ما لم يلزمه الله ورسوله ، ففقيه النفس يقول ما أردت ونصف الفقيه يقول ما قلت فاللغو في الأقوال نظير الخطأ والنسيان في الأفعال وقد رفع الله المؤاخذه بهذا وهذا كما قال المؤمنون : ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، فقال ربهم تبارك وتعالى قد فعلت ا هـ

(٢) أى على ما قاله الشافعية والخنفية وقول في مذهب أحمد وخالف غيرهم كما سيأتي بيانه في الوجه الثامن عشر فصحة طلاقه ليس بمجمعا عليها ا هـ

فَالغَضبانِ الْمَغْلُوبِ فِي غَضَبِهِ كَالْمَرِيضِ وَالْمَحْمُومِ وَالْمَصْرُوعِ الْمَغْلُوبِ فِي مَرَضِهِ وَالْمُرْسَمِ الْمَغْلُوبِ فِي بَرَسَامِهِ ، وَهَذَا قِيَاسٌ صَحِيحٌ فِي الْغَضبانِ الَّذِي قَدْ اشْتَدَّ بِهِ الْغَضَبُ حَتَّى لَا يَعْلَمُ مَا يَقُولُ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَعْلَمُ مَا يَقُولُ وَلَكِنْ يَتَكَلَّمُ بِهِ حَرَجًا وَضِيقًا وَغَلَقًا لَا قَصْدًا لِلْوُقُوعِ فَهُوَ يَشْبَهُ الْمُرْسَمَ وَالْمَاجِرَ مِنَ الْحَيِّ مِنْ وَجْهِه ، وَيَشْبَهُ الْمَكْرَهَ الْقَاصِدَ لِلتَّكَلُّمِ مِنْ وَجْهِه ، وَيَشْبَهُ الْمُخْتَارَ الْقَاصِدَ لِلطَّلَاقِ مِنْ وَجْهِه ، فَهُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا وَهَذَا وَلَكِنْ جِهَةٌ الْأَخْتِيَارِ وَالْقَصْدُ فِيهِ ضَعِيفٌ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُخْتَارًا لِمَا صَدَرَ مِنْهُ مِنْ خَرَابٍ يَتَنَبَّهُ وَفِرَاقٍ حَبِيبٍ وَكَوْنِهِ يَرَاهُ فِي يَدِ غَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ عَاقِلًا لَا يَخْتَارُ هَذَا إِلَّا لِيُدْفَعَ بِهِ مَا هُوَ أَكْرَهُ إِلَيْهِ مِنْهُ أَوْ لِيَحْصَلَ بِهِ مَا هُوَ أَحَبُّ إِلَيْهِ فَإِذَا اتَّفَقَ هَذَا أَوْ هَذَا لَمْ يَكُنْ مُخْتَارًا لِذَلِكَ ، وَهَذَا أَمْرٌ يَعْلَمُهُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْ نَفْسِهِ فَصَارَ تَرَدُّدُهُ بَيْنَ الْمَرِيضِ الْمَغْلُوبِ وَالْمَكْرَهَ وَالْمَحْمُومِ عَلَى الطَّلَاقِ وَأَيُّهُمَا كَانَ فَإِنَّهُ لَا يَنْفُذُ طَلَاقَهُ

(فَإِنْ قِيلَ) الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَرِيضَ الْمَغْلُوبَ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ فِي الْحَالِ ، وَالْمَكْرَهَ وَإِنْ مَلَكَ نَفْسَهُ لَكِنَّهُ لَا يَمْلِكُ دَفْعَ الْمَكْرُوهِ عَنْهُ وَأَمَّا الْغَضبانِ فَإِنَّهُ يَمْلِكُ نَفْسَهُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ وَلَكِنَّهُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ»^(١) ،

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالشَّيْخَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ : الصُّرْعَةُ بَضْمُ الصَّادِ وَفَتْحُ الرَّاءِ الْمُبَالِغُ فِي الصَّرَاحِ الَّذِي لَا يَغْلِبُ فَتَقْلَهُ إِلَى الَّذِي يَغْلِبُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ وَيَقْهَرُهَا فَإِنَّهُ إِذَا مَلَكَهَا كَانَ قَدْ قَهَرَ أَقْوَى أَعْدَائِهِ وَشَرَّ خُصْمِهِ وَلِذَلِكَ قَالَ : أَعْدَى عَدُوْلِكَ نَفْسُكَ الَّتِي بَيْنَ جَنْبَيْكَ ، وَهَذَا مِنْ الْأَلْفَاظِ =

(قيل) من الغضب ما يمكن صاحبه أن يملك نفسه عنده وهو الغضب في مبادئه فاذا استحكم وتمكن منه لم يملك نفسه عند ذلك ، وكذلك الحزن الحامل على الجزع يمكن صاحبه أن يملك نفسه في أوله فاذا استحكم وقهر لم يملك نفسه ، وكذلك الغضب يمكن صاحبه أن يملك نفسه في أوله فاذا تمكن واستولى سلطانه على القلب لم يملك صاحبه قلبه فهو اختياري في أوله اضطرارى في نهايته كما قال القائل

ياغاذلى والأمر فى يده هلا عذلت وفى يدى الأمر

وهكذا السكران سبب السكر مقدور له يمكنه فعله وتركه فاذا أتى بالـبب خرج الأمر عن يده ولم يملك نفسه عند السكر فاذا كان السكران الذى هو مفرط بتعاطى أسبابه ويقدر على ملك نفسه باحتسابها قد عذر الصحابة وغيرهم من الفقهاء صاحبه إذا طلق فى هذه الحال مع كونه غير معذور فى تعاطى سببه — فلأن يعذر سكران الغضب الذى لم يفرط مع شدة سكره على سكر آخر أولى وأحرى

(الوجه الحادى عشر) وهو أن من الناس من إذا لم ينفذ غضبه قتله غضبه ومات أو مرض أو غشى عليه كما يذكر عن بعض العرب أن رجلا سبه فأراد أن يرد على الساب فأمسك جليسا له بيده على فبه ثم رفع يده لما ظن أن غضبه قد سكن فقال قتلتنى رددت غضبى فى جوفى ومات من ساعته فاذا نفذ مثل هذا غضبه بقتل أو ظلم لغيره لم يعذر بذلك كالسكران

== التى نقلها عن وضعها الغوى لضرب من التوسع والمجاز وهو من فصيح الكلام لأنه لما كان الغضب انبعاثا شديدا من الفئط وقد ثارت عليه شهوة الغضب ففهرما بحله وصرعها بثباته كان كالمرعة الذى يصرع الرجال ولا يصرعونه ١

وأما إذا نفذ بقول فإنه يمكن إهدار قوله وإن لا يترتب أثره عليه كما أهدر الله سبحانه دعاءه ولم يترتب أثره عليه ولم يستجبه له ولهذا ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يجلد بالقذف في حال الخصومة والغضب وإنما يجلد به إذا أتى به اختياراً وقصداً لقذفه وهو قول قوى جداً وبدل عليه أن الخصم لا يعذر بمجرحه لخصمه وطعنه فيه حال الخصومة بقوله : هو فاجر ظالم غاشم يحلف على الكذب ونحو ذلك : ومن يحده في هذه الحال يفرق بين قذفه وطلاقه بأن القذف حق لا دمي وانتهاك لرضه أو قدحه في نفسه فيجرى مجرى إتلاف نفسه وماله فلا يعذر فيه بالغضب لا سيما ولو عذر فيه بذلك لا يمكن كل قاذف أن يقول قذفته في حال الغضب فيسقط الحد بخلاف الطلاق فإنه يمكن أن يدين فيما يفته وبين الله والحق لا يهدوه

والمقصود أنه إذا تكلم بالطلاق دواء لهذا المرض وشفاء له باخراج هذه الكلمة من صدره وتنفسه بها فن كمال هذه الشريعة ومحاسنها وما اشتملت عليه من الرحمة والحكمة والمصلحة أن لا يؤاخذ بها ويلزم بموجبها وهو لم يلتزمه

(الوجه الثاني عشر) ان قاعدة الشريعة أن العوارض النفسية لها تأثير في القول إهداراً واعتباراً واعمالاً وإلغاء وهذا كعارض النسيان والخطأ والإكراه والسكر والجنون والخوف والحزن والغفلة والذهول ولهذا يحتمل من الواحد من هؤلاء من القول ما لا يحتمل من غيره ويعذر بما لا يعذر به غيره لعدم تجرد القصد والإرادة ووجود الحامل على القول ولهذا كان الصحابة يسأل أحدهم النافر: أتى رضا قلت ذلك أم في غضب؟ فإن كان في غضب أمره بكيفارة يمين لأنهم استدلوا بالغضب على أن مقصوده الحضيض

والمنع كالحالف لا التقرب وقد قال تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ، فجعل عارض السكر مانعاً من اعتبار قراءة السكران وذكره وصلاته ، كما جعله النبي صلى الله عليه وسلم مانعاً من صحة إقراره لما أمر باستنكاه^(١) من أقر بين يديه بالزنا ، وجعله مانعاً من تكفير من قال له ولا صحابه : هل أنتم إلا عبيد لأنى ! وجعل الله سبحانه الغضب مانعاً من إجابة الداعى على نفسه وأهله ، وجعل سبحانه الإكراه مانعاً من كفر المتكلم بكلمة الكفر وجعل الخطأ والنسيان مانعاً من المؤاخنة بالقول والفعل . وعارض الغضب قد يكون أقوى من كثير من هذه العوارض فإذا كان الواحد من هؤلاء لا يترتب على كلامه مقتضاه لعدم القصد فالغضب ان الذى لم يقصد ذلك أن لم يكن أولى بالعذر منهم لم يكن دونهم

يوضحه (الوجه الثالث عشر) أن الطلاق في حال الغضب له ثلاث صور (أحداها) أن يبلغه عن امرأته أمر يشد غضبه لأجله ويظن أنه حق فيطلقها لأجله ثم يبين أنها بريئة منه فهذا في وقوع الطلاق به وجهان

(١) أى شم ريح فيه ليملم أشارب هو فيدراً عنه حد الزنا يقال استنكهته شم ريح فيه فنكهته - كغرب ومنع - أخرج نفسه إلى أنف آخر قال الافيشر يقولون ل أنك قد شربت مدامة فقلت لهم بل قد أكلت سفرجلًا ونكهته كسممه ومنعه تشمه قال الحكم بن عدل

نكحت بمجالدا فوجدت منه كريح الكلب مات حديث عهد والنكهة ريح القم وبالضم اسم من الاستنكاه ونكه الرجل كمن تغبرت نكته: من التخم (كذا في القاموس وشرحه) والاستنكاه: هذا الحديث سيذكره المؤلف في الوجه الرابع عشر موضحاً

أصحهما أنه لا يقع طلاقه لأنه إنما طلقها لهذا السبب والعلة والسبب كالشرط فكانه قال ان كانت فعلت ذلك فهي طالق فإذا لم تفعله لم يوجد الشرط وقد ذكر المسألة بعينها أبو الوفاء ابن عقيل وذكر الشريف ابن أبي موسى في إرشاده فيها إذا قال انت طالق أن دخلت الدار بفتح الهمزة مرارا وهو يعرف العربية ثم تبين أنها لم تدخل لم تطلق ولا يقال هو هاهنا قد صرح بالتعليل بخلاف ما إذا لم يصرح به فإن هذا لا تأثير له فانه قد أوقع الطلاق لعلة فإذا انتفت العلة تبينا أنه لم يكن مريداً لوقوعه بدونها سواء صرح بالعلة أو لم يصرح بها ، وغاية الأمر أن تكون العلة بمنزلة الشرط وهو لو قال أنت طالق وقال أردت أن فعلت كذا وكذا دين فيما بينه وبين الله تعالى ، وقد ذكر أصحاب الشافعي واحداً فيما إذا كاتب عبده على عوض فأداه إليه فقال : أنت حر ، ثم تبين أن العوض مستحق لم يعتق مع تصريحه بالحرية فالطلاق أولى بعدم الوقوع في هذه الصورة .

(الصورة الثانية) أن يكون قد غضب عليها لأمر قد علم وقوعه منها فتكلم بكلمة الطلاق قاصداً للطلاق عالماً بما يقول عقوبة لها على ذلك فهذا يقع طلاقه إذ لو لم يقع هذا الطلاق لم يقع أكثر الطلاق فانه غالباً لا يقع مع الرضا^(١)

(١) بهذا التفصيل والتحرير يعلم سقوط ما قاله الفارسي في جمع الغرائب حيث رد على من قال : الاغلاق النضب وغلظه في ذلك وقال أن طلاق الناس غالباً إنما هو في حال النضب كما نقله عنه في فتح الباري ووجه السقوط أن النضب المراد من الحديث ليس على إطلاقه بل المراد نوع منه كما يدل عليه التعبير عنه بالاغلاق وتقدم لنا مناقشة ابن المراهب بمثله .

(الصورة الثالثة) أن لا يقصد أمراً بعينه ولكن الغضب محله على ذلك وغير عقله ومنعه كمال التصور والقصد فكان بمنزلة الذى فيه نوع من السكر والمجنون فليس هو غائب العقل بحيث لا يفهم ما يقول بالسكّية ولا هو حاضر العقل بحيث يكون قصده معتبراً فهذا لا يقع به الطلاق أيضاً كما لا يقع بالمبرسم والمجنون .

يوضحه (الوجه الرابع عشر) أن المجنون والمبرسم والموسوس والمهاجر قد يشعر أحدهم بما قاله ويستحى منه وكذلك السكران ولهذا لم يشترط أكثر الفقهاء في كونه سكران أن يعدم تمييزه بالسكّية بل قد قال الإمام أحمد وغيره أنه الذى يخلط في كلامه ولا يعرف رداه من رداء غيره وفعله من فعل غيره ، والسنة الصريحة الصحيحة تدل عليه فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يستنكح من أقر بالزنا مع أنه حاضر العقل والذهن يتكلم بكلام مفهوم ومنظم صحيح الحركة ومع هذا لجوز النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون به سكر يحول بينه وبين كمال عقله وعلمه فأمر باستنكاحه ، والمقصود أن هؤلاء ليسوا مسلوبي التمييز بالسكّية وليسوا كالعقلاء الذين لهم قصد صحيح فإن ما عرض لهم أوجب تغير العقل الذى منع صحة القصد فلم يبق أحدهم يقصد قصد العقلاء الذى مراده جلب ما ينفع ودفع ما يضر فلم يتصور أحدهم لوازم ما تكلم به ولا غاب عقله عن الشعور به بل هو ناقص التصور ضعيف القصد ، والغضببان في حال غضبه قد يكون أسوأ حالا من هؤلاء وأشبه بالمجانين ولهذا يقول ويفعل ما لا يقوله المجنون ولا يفعله (فان قيل) فهل يحجر عليه في هذه الحال كما يحجر على المجنون ؟ (قيل) لا ، والفرق بينهما أن هذه الحالة لا تدوم فهو كالذى يحن أحيانا نادراً ثم يفيق فانه

لا يحجر عليه ، نعم لو صدر منه في تلك الحال قول عن غير فصد منه كان مثل القول الصادر عن المجنون في عدم ترتب أثره عليه ولا ريب أنه قد يحصل للغضب انغماء وغشى وهو في هذه الحالة غير مكلف قطعاً كما يحصل ذلك للمريض فيزيل تكليفة حال الانغماء حتى أن بعض الفقهاء لا يوجب عليه قضاء الصلاة في هذه الحالة الحاقاً بالمجنون كما يقوله الشافعي ؛ واحد يوجب عليه القضاء الحاقاً له بالنائم ، وأبو حنيفة يفرق بين الطويل الزائد على اليوم والليلة فيلحقه بالمجنون وبين القصير الذي هو دون ذلك فيلحقه بالنوم .

وقد يتكرر كثير من الناس أن الغضب يزيل العقل ويبلغ بصاحبه إلى هذه الحالة فإنه لا يعرف من الغضب إلا ما يجد من نفسه وهو لم يعلم غضباً انتهى إلى هذه الحالة وهذا غلط فإن الناس متفاوتون في الغضب تفاوتاً عظيماً فنه ما هو كالنشوة ومنه ما هو كالسكر ومنه ما هو كالمجنون ومنه ما هو سريع الحصول سريع الزوال وعكسه ومنه سريع الحصول بطيء الزوال وعكسه كما قسمه النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذه الأقسام وقوي الناس متفاوتة تفاوتاً عظيماً في ملك تقوأم عند الغضب والطمع والحزن والخوف والشهوة ففهم من يملك ذلك ويتصرف فيه ومنهم من يملكه ذلك ويتصرف فيه .

(الوجه الخامس عشر) أن الغضب ان الذي قد انفلق عليه القصد والرأى وقد صار إلى الجنون العارض أقرب منه إلى العقل الثابت أولى بعدم وقوع طلاقه من المازل المتلفظ بالطلاق في حال عقله وإن لم يرد بقلبه وقد انفى طلاق المازل بعض الفقهاء وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد حكاهما أبو بكر عبد العزيز وغيره وبه يقول بعض أصحاب مالك إذا قام

دليل المزل فلم يلزمه عتق ولا نكاح ولا طلاق ولا ريب أن الغضبان أولى بعدم وقوع طلاقه من هذا .

(الوجه السادس عشر) أن جماعة من أصحابنا لم يشترطوا في المجنون والمبرسم أن لا يكون ذا كرا لطلاقه وإن كان ظاهراً نص أحمد أنه متى ذكر الطلاق لزماً فإنه قال في رواية أبي طالب في المجنون يطلق فقيل له لما أفاق أنك طلقت امرأتك فقال : أنا ذا كرا أتى طلقت ولم يكن عقلي معي فقال إذا كان يذكر أنه طلق فقد طلقت . قال أبو محمد المقدسي وهذا هو المنقول عن الإمام أحمد فيمن كان جنونه لذهاب معرفته بالكلية وبطلان حواسه فاما من كان جنونه لنشأف أو كان مبرسماً فإن ذلك يسقط حكم تصرفه مع أن معرفته غير ذاهبة بالكلية فلا يضره ذكر الطلاق إن شاء الله انتهى كلامه .

ومعلوم أن الغضبان الممتلىء أسوأ حالاً من جنونه من نشأف أو برسام وأقل أحواله أن يكون مثله .

يوضحه (الوجه السابع عشر) وهو أن الموسوس لا يقع طلاقه صرح به أصحاب أبو حنيفة وغيرهم وما ذاك إلا لعدم صحة العقل والارادة منه فهكذا هذا .

(الوجه الثامن عشر) أنه لم يقل أحد أن مجرد التكلم بلفظ الطلاق موجب لوقوعه على أى حال كان بل لا بد من أمر آخر وراء التكلم باللفظ وطائفة اشترطت أن يأتي به في حال التكليف فقط سواء قصد به أو جرى على لسانه من غير قصد سواء أكره عليه أو أتى به اختياراً وهذا مذهب من يوقع طلاق المكروه والطلاق الذى يجرى على لسان العبد من غير قصد منه وهو المنصوص عن أبي حنيفة في الموضعين ، وطائفة (٣ م - إغاثة المهنان)

اشتطت مع ذلك أن يأتي باللفظ مختاراً قاصداً له وهو قول الجمهور الذين لا ينفذون طلاق المكره .

ثم (منهم) من اشترط مع ذلك أن يكون عالماً بمعناه فإن تكلم به اختياراً غير عارف بمعناه لم يلزمه حكمه وهذا قول من يقول لا يلزم المكلف أحكام الأقوال حتى يكون عارفاً بمدلولها وهذا هو الصواب .

(ومنهم) من اشترط مع ذلك أن يكون مردياً لمعناه ناوياً له فإن لم ينو معناه ولم يردده لم يلزمه حكمه وهذا قول من يقول لا يلزم لصريح الطلاق النية وقول من لا يوقع طلاق المازل وهو قول في مذهب الإمام أحمد ومالك^(١) في المسألتين فبشترط هؤلاء الرضا بالنطق اللساني والعلم بمعناه وإرادة مقتضاه .

(ومنهم) من يشترط مع ذلك كون الطلاق مأذوناً فيه من جهة الشارع وهو قول من لا يوقع الطلاق المحرم وهو قول طائفة من السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال عمر بن عبد السلام الحشني حدثنا

(١) قال الشوكاني في نيل الأوطار . وبه قال جماعة من الأئمة منهم الصادق والباقر والتاخر واستدلوا بقوله تعالى « وإن عزموا الطلاق » فدللت على اعتبار العزم والمازل لا عزم منه أ ه . وأما حديث ثلاث جد من جد وهن جد : التكاح والطلاق والرجعة ، المروي في أبي داود والترمذي فليس من مرويات الشيخين ولا من الصحيح لذاته ولا لغيره . ومثل هذا المقام يحتاج فيه إلى القواطع كما لا يخفى قال الشوكاني : حديث ثلاث جد من جد الخ في إسناده عبد الرحمن بن حبيب وهو مختلف فيه ، قال النسائي : منكر الحديث الخ .

محمد بن بشار قال حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض لا يعتد بذلك ، وحسبك بهذا الإسناد إذا صح رواه محمد بن حزم قال حدثنا يوسف بن عبد الله قال حدثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم قال حدثنا أحمد بن خالد قال حدثنا محمد بن عبد السلام فذكره .

وهذا مذهب أئمة التابعين على الإطلاق سعيد بن المسيب حكاه عنه الثعلبي في تفسير سورة الطلاق .

وهو مذهب أئمة التابعين من أصحاب ابن عباس وهو طاووس قال عبد الرزاق عن جريح عن عبد الله بن طاووس عن أبيه أنه كان لا يرى طلاقاً ما خالف وجه الطلاق ووجه العدة وكان يقول : وجه الطلاق أن يطلقها طاهراً من غير جماع وإذا استبان حملها .

وهذا مذهب خلاس بن عمرو قال ابن حزم حدثنا محمد بن سعيد ابن سائ^(١) قال حدثنا عباس بن أصبغ قال حدثنا محمد بن قاسم بن محمد قال حدثنا محمد بن عبد السلام الحشني قال حدثنا محمد بن المثني قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال حدثنا هشام بن يحيى عن قتادة عن خلاس بن عمرو أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض فقال لا يعتد بها .

وهذا قول أبي قلابة قال ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن أبي قلابة قال إذا طلق الرجل امرأته وهي حائض فلا يعتد بها .

وهذا اختيار ابن عقيل في كتابه الواضح في أصول الفقه صرح به في مسألة النهي يقتضي الفساد .

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية
وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد .

وقال أبو جعفر الباقر لا طلاق إلا على يذة ولا طلاق إلا على طهر
من غير جماع وكل طلاق في غضب أو يمين أو عتق فليس بطلاق إلا لمن
أراد الطلاق .

والمقصود أن هؤلاء يشترطون في وقوع الطلاق إذن الشارع فيه وما لم
يأذن فيه الشارع فهو عندم لاغ غير نافذ ، قال شيخ الإسلام : وقولهم
أصح في الدليل من قول من يوقع الطلاق الذي لم يأذن فيه الله ورسوله
وبراه صحيحاً لازماً .

والمقصود أن أحداً لم يقل أن مجرد التكلم بالطلاق موجب لترتب
أثره على أى وجه كان .

(الوجه التاسع عشر) ان هذا مقتضى نص أحمد كما تقدم تفسيره الإغلاق
في رواية حنبل بالغضب ، وقال عبد الله ابنه في مسائله ، سألت أبي عن
المجنون إذا طلق في وقت زولان عقله أيجوز ؟ قال أبى : كل من كان صحيح
العقل فوال عقله عن صحته فطلق فليس طلاقه بشئ ، فهذا عموم كلامه
وذلك خاصه فقد جعل تغير العقل عن صحته مانعاً من وقوع الطلاق ولا ريب
أن إغلاق الغضب يغير العقل عن صحته .

(الوجه العشرون) أن الفقهاء اختلفوا في صحة حكم الحاكم في الغضب
على ثلاثة أقوال وهى ثلاثة أوجه في مذهب أحمد (أحدها) لا يصح ولا ينفذ
لأن النهى يقتضى الفساد (والثاني) ينفذ (والثالث) أن عرض له الغضب
بعد فهم الحكم نفذ حكمه وإن عرض له قبل ذلك لم ينفذ فإن الحاكم

يجب أن يكون علماً عدلاً ، فننفذ حكمه قال الغضب لا يمنع العلم والعدل فقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم للزير في شراج الحرة وهو غضبان ، ومن لم ينفذ حكمه قال الغضب يمنعه كالمقصود وحسن القصد فيمنعه العلم والعدل ولا يصح القياس على النبي صلى الله عليه وسلم فإنه معصوم في غضبه ورضاه فكان إذا غضب لم يقل لإحقا كما كن في رضاه كذلك ، ومن فرق قال إذا علم الحق قبل الغضب لم يمنعه الغضب من العلم وحينئذ فيمكنه أن ينفذ الحق الذي عليه وإذا غضب قبل الفهم لم ينفذ حكمه لإمكان أن يحول الغضب بينه وبين الفهم ، وهؤلاء يحتجون بقضية الزير وأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما عرض له الغضب بعد فهم الحكومة ، والمقصود أن الغضب إذا أثر عند هؤلاء في بطلان الحكم علم أن كلام الغضبان غير كلام الراضى المختار وان للغضب تأثيراً في ذلك .

(الوجه الحادى والعشرون) أن وقع الطلاق حكم شرعى فيستدعى دليلاً شرعياً ، والدليل إما كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس يستوى فيه حكم الأصل والفرع وليس شئ منها موجوداً في مسئلتنا . وإذا شئت قلت : الدليل إما نص أو معقول نص وكلاهما متنفذ ، وإن شئت قلت لو ثبت الوقوع لزوم وجود دليله واللازم متنفذ فاللزوم مثله .

(والوجه الثانى والعشرون) أن نكاح هذا مثبت بالإجماع فلا يزول إلا بإجماع مثله ، وإن شئت قلت : نكاحه قبل صدور هذا اللفظ منه ثابت بالإجماع والأصل بقاءه حتى يثبت ما يرفعه .

(الوجه الثالث والعشرون) أن جمهور العلماء يقولون أن طلاق الصبي المميز العاقل لا ينفذ ولا يصح ، هذا قول أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحدى

الروایتین عن الامام احمد اختارها الشيخ أبو محمد وهو قول الصحيح مع كونه عارفاً باللفظ وموجبه بكتابته اختياراً وقصداً وله قصد صحيح وإرادة صحيحة وقد أمر الله سبحانه بابتلائه واختباره في تصرفاته . وقد نفذ عمر بن الخطاب وصيته ، واعتبر النبي صلى الله عليه وسلم قصده واختباره في التخيير بين أبويه ^(١) فالغضبان الشديد الغضب الذي قد أغلق عليه باب القصد والعلم أولى بعدم وقوع طلاقه من هذا بلالريب (فإن قيل) الغضبان مكلف وهذا غير مكلف لأن القلم مرفوع عنه (قيل) نعم الأمر كذلك ولكن لا يلزم من كونه مكلفاً أن يترتب الحكم على مجرد لفظه كما تقدم ، كيف والمكروه مكلف ولا يصح طلاقه والسكران مكلف والمريض مكلف ولا يلزم من كون العبد مكلفاً أن لا يعرض له حال يمنع اعتبار أقواله ونقص أفعاله .

(الوجه الرابع والعشرون) أن غاية التلطف بالطلاق أن يكون جزء سبب ، والحكم لا يتم إلا بعد وجود سببه وانتفاء مانعه ، وليس مجرد التلطف سبباً تاماً باتفاق الأئمة كما تقدم . وحينئذ فالقصد والعلم والتكليف أما أن تكون بقية أجزاء الكسب أو تكون شروطاً في اقتضائه أو يكون عدمها مانعاً من تأثيره وعلى التقادير الثلاثة فلا يؤثر التكلم بالطلاق بدونها ، وليس مع من أوقع طلاق الغضبان والسكران والمكروه ومن جرى على لسانه بغير قصد منه إلا مجرد السبب أو جزؤه بدون شرطه وانتفاء مانعه وذلك غير كاف في ثبوت الحكم والله أعلم .

(١) قد ساق المؤلف رحمه الله الأحاديث الواردة في تخييرة بين أبويه في كتابه (زاد المعاد) في ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الولد من أحق به في الحضنة مع شرح أحكامها وفقهاها فراجع .

(الوجه الخامس والعشرون) أنه لو سبق لسانه بالطلاق ولم يردّه دين فيما بينه وبين الله تعالى ويقبل منه ذلك في الحكم في إحدى الروايتين عن أحمد إلا أن تكذبه قرينة ، والرواية الأخرى يدين ولا يقبل في الحكم وكذلك قال أصحاب الشافعي إذا سبق الطلاق إلى لسانه بغير قصد فهو لغو ولكن لا تقبل دعوى سبق اللسان إلا إذا ظهرت قرينة تدل عليه فقبلوا منه في الباطن دون الحكم إلا بقرينة ، وكذلك قال أصحاب مالك : من سبق لسانه إلى الطلاق لم يقع عليه الطلاق ، قالوا : ويقبل في الفتوى ، وأبو حنيفة لا يرى سبق اللسان مانعا من وقوع الطلاق ، وعنه في سبق اللسان في العتق روايتان وقرر أصحابه بأن المرأة تملك بضعها لسبب يستوى فيه القصد وعدم القصد كالسكران والمكره والمأزول وكالرضاع بالاتفاق فزوال البضع لا يختلف في سببه القصد وعدم القصد بخلاف العتق فإن السبب الذي يملك به نفسه يختلف فيه القصد وعدمه ، وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة التسوية بينهما ، ثم اختلف أصحابه فقالت طائفة هما سواء في الوقوع وقالت طائفة بل هما سواء في عدم الوقوع .

والمقصود أن سبق اللسان إلى الطلاق من غير قصد له مانع من وقوعه عند الجمهور ، والغضبان إذا علم من نفسه أن لسانه سبقه بالطلاق من غير قصد جاز له الإقامة على نكاحه ويدين في الفتوى ، وأما قبوله في الحكم فيخرج على الخلاف ، والأظهر أنه ان قامت قرينة ظاهرة تدل على صحة قوله قبل في الحكم ، والغضب الشديد من أقوى القرائن ولا سيما فإن كثيرا ممن يطلق في شدة الغضب يحلف بالله جهد يمينه أنه لم يقصد الطلاق وإنما سبق لسانه ، وحيث أن الجمهور لا يوقعون عليه الطلاق كما صرح به

أصحاب أحمد والشافعي ومالك ، وفي قوله في القضاء ثلاثة أقوال أصحها أنه إن قامت قرينة ظاهرة على صحة قوله قبل والا فلا

فصل

ومما يبين أن الغضبان قد يتكلم في الغضب بما لا يريد ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إنما أنا بشر وإنني اشتريت على ربي عز وجل أي عبد من المسلمين شتمته أو سبته أن يكون ذلك له ذكاة وأجرأ » وفي مسند الإمام أحمد من حديث مسروق عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم رجلان فاعظ لهما وسبهما قالت فقلت يا رسول الله لمن أصاب منك خيراً ما أصاب هذان منك خيراً قالت فقال « أو ما علمت ما عاهدت عليه ربي عز وجل قلت اللهم إيا مؤمن سبته أو جلدته أو لعنته فاجعلها له مغفرة وعافية » وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « اللهم إيا عبد مؤمن سبته فاجعل ذلك قرينة إليك يوم القيامة » وفي بعض ألفاظ الحديث « إنما أنا بشر أَرْضَى كما يَرْضَى البشر وأغضب كما يغضب البشر فأيا مؤمن سبته أولعنته فاجعلها له ذكاة » فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم يريد لما دعا به في الغضب لما شرط على ربه وسأله أن يفعل بالمدعو عليه ضد ذلك إذ من المتع اجتماع إرادة الضدين وقد صرح بإرادة أحدهما مشروطاً على ربه فدل على عموم إرادته لما دعا به في حال الغضب هذا وهو صلى الله عليه وسلم معصوم الغضب

كما هو معصوم الرضا وهو مالك لفظه بتصرفه فكيف بمن لم يعصمه
في غضبه وتخليكه ويتصرف فيه غضبه ويتلاعب الشيطان به وإذا كان
الغضبان يتكلم بما لا يريد ولا يريد مضمونه فهو بمنزلة المكره الذي يلجأ
إلى الكلام أو يتكلم به باختياره ولا يريد مضمونه والله أعلم

(فإن قيل) ما ذكرتم معارض بما يدل على وقوع الطلاق فإن الغضبان
أتى بالسبب اختياراً وأراد في حال الغضب ترتيب أثره عليه ولا يضر عدم
إرادته له في حال رضاه إذ الاعتبار بالإرادة إنما هو حال التلطف بخلاف
المكره فإنه محمول على التكلم بالسبب غير مرید لترتب أثره عليه وبخلاف
السكران المغلوب عقله فإنه غير مكلف والغضبان مكلف مختار فلا وجه
لإلغاء كلامه

(فالجواب) أن يقال إن أريد بالاختيار رضاه به وإثاره له
فليس بمختار ، وإن أردتم أنه وقع بمشيئته وإرادته التي هو غير راض
بها ولا بأثرها فهذا بمجرد لا يوجب ترتيب الأثر فإن هذا الاختيار
ثابت للمكره والسكران فإنا لا نشترط في السكران أن لا يفرق بين
الأرض والسماء بل المشترط في عدم ترتيب أثر أقواله أنه يهذى ويخلط
في كلامه وكذلك المحموم والمريض ، وأبلغ من هذا الصبي المراهق للبلوغ
إذ هو من أهمل الإرادة والقصد الصحيح ثم لم يترتب على كلامه
أثره ، وكذلك من سبق لسانه بالطلاق ولم يردده فإنه لا يقع طلاقه
وقد أتى باللفظ في حال الاختيار غير سكره ولكن لم يقصده ،
والغضبان وإن قصده فلا حكم لقصده في حال الغضب لما تقدم من الأدلة
الدالة على ذلك ، وقد صرح أصحابنا بأن من كان جنونه لنشاف أو برسام

لا يقع طلاقه ويسقط حكم تصرفه ان كانت معرفته غير ذاهبة بالكلية ولا يضره أن يذكر الطلاق وأنه أوقعه ، وما ذكرناه من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ربه أن يجعل سبه لمن سبه في حال غضبه صريح في أنه يريد له إذ لو أرادوا واختاره لم يسأل ربه أن يفعل بالمدعو عليه ضد مادعا به عليه إذ لا يتصور إرادة ضدّين في حالة واحدة ، وهذا وحده كاف في المسألة

فهذا ما ظهر في هذه المسألة بعد طول التأمل والفكر ونحن من وراء القبول والشكر لمن رد ذلك بحجة يجب المصير إليها ، ومن وراء الرد على من رد ذلك بالهوى والعناد ، والله المستعان ، وعليه التكلان ، وصلى الله على سيد المرسلين ، وعالم النبيين ، وعلى آله وأصحابه وعترته وأنصاره صلاة دائمة بدوام ملك الله عز وجل .

تم نسخا على يد حامد بن اديب التقى لقبا الاثرى مذهبا في أواخر
رمضان سنة ١٣٢٧

المطلقة

قصيدة لأديب العراق معروف افندى الرصافي في الانتصار لمذهب المؤلف وشيخه عليهما الرحمة والرضوان .

بدت كالشمس يحضنها الغروب	فناة راع نضرتها الشحوب
منزهة عن الفحشاء خدود	من الحفريات آتية عروب
نوار تستجد بها المعالي	وتبلى دون غفها العيوب
صفاء ماء الشباب بوجنتها	لحامت حول رونقه القلوب
ولكن الشوائب أدركته	فعاد وصفوه كدر مشوب
ذوى منها الجمال الفض وجدا	وكاد يحف ناعمه الرطيب
أصاب من شيبها الليالي	ولم يدرك ذؤابتها المشيب
وقد خلب العقول لها جبين	تلوح على أسرته النكوب
الا أن الجمال إذا علاه	نقاب الحزن منظره عجيب

حليمة طيب الاعراق زالت	به عنها وعنه بها الكروب
رعى ورعت فلم ترقط منه	ولم يرقط منها ما يريب
توثق جبل ودهما حضورا	ولم ينكت توثقه الغيب
ففاض زوجا الخطاء يوما	بأمر للخلاف به نشوب
فاقسم بالطلاق لهم يمينا	وتلك الية خطأ وحب

وطلقها على جهل نلأ
وأقى بالطلاق طلاق بت
فبانت عنه لم تات الدنيا
فظلت وهى باكية تنادى
لماذا يا نجيب صرمت حبلى
ومالك قد جفوت جفاء قال
ابن ذنبي إلى فدتك قمى
أما عاهدتني بالله أن لا
لئن فارقتى وصددت عني
وما ادماء ترتع حول روض
فما لفتت إليه الجيد حتى
فراحت من تحرقها عليه
تشم الأرض تطلب منه ربحاً
وتمزع في الفلاة لغير وجه
بأجزع من فؤادى يوم قالوا

كذلك يجهل الرجل الغضوب
ذوو فتيا تعصبهم عصيب
ولم يعلق بها اللذام المعيب
بصوت منه ترتجف القلوب
وهل أذنبت عندك يا نجيب؟
وصرت إذا دعوتك لا تجيب !
فإني عنه بعدئذ أتوب !
يفرق بيننا إلا شعوب؟
فقلبي لا يفارقه الوجيب
ويرتع خلفها رشاً ريب
تخطفه بأزمته ذيب
بداء ما لها فيه طيب
وتنحب والبغام هو النحب
وآونة لمصرعه تؤوب
برغم منك فارقت الحبيب

* * *

فأطرق رأسه خجلاً وأغضى
نجية أقصرى عني فإني
وما والله هجرتك باختياري
فليس يزول حبك من فؤادى
ولا أسلو هواك وكيف أسلو

وقال ودمع عينيه سكوب
كفاني من لظى الندم اللبيب
ولكن هكذا جرت الخطوب
وليس العيش دونك لى يطيب
هوى كالروح في له ديب

سلى غنى الكواكب وهى تسرى
فكم غالبتها بهواك سهدا
خذى من نور (رتجن) شعاعا
والقيه بصدري وانظرينى
وما المكبول القى فى خضم
فراح يغطه التيار غطا
بأهلك يا ابنة الأجداد منى
بجنح الليل تطلع أو تغيب
ونجم القطب مطلع رقيب
به العين تنكشف الغيوب
ترى قلبي عليك به ندوب
به الأمواج تصعد أو تصوب
إلى أن تم فيه له الرسوب
إذا أنا لم يعد بك لى نصيب

* * *

ألا قل فى الطلاق لموقعيه
غلوتم فى دياتكم غلوا
أراد الله تيسيراً وأنتم
وقد حلت بأمّكم كروب
وهى جبل الزواج ورق حتى
كخيط من لعاب الشمس أدلت
يمزقه من الأفواه نفث
فدى (ابن القيم) الفقهاء كم قد
فنى (اعلامه) للناس رشد
نحا فيما أتاه طريق علم
وبين حكم دين الله لكن
لعل الله يحدث بعد أمرا
بما فى الشرع ليس له وجوب
يضيق ببعضه الشرع الرحيب
من التعسير عندكم ضروب
لكم فيهن لا لهم الذنوب
يكاد إذا نفخت له يذوب
به فى الجو هاجرة طوب
ويقطعه من النسم المبوب
دعاهم للصواب فلم يجيبوا
ومزدجر لمن هو مستريب
نحاهما شيخه الخبر الأدب
من الغالين لم تعه القلوب
لنا فيخيب منهم من يخيب

فهرس الكتاب

صفحة	
٣	فاتحة الكتاب
٦	الدليل الأول من الكتاب على عدم وقوع طلاق الفضيان
٨	الثنائى
٩	الثالث
١٠	الرابع والدليل الخامس
١١	حديث «لا طلاق ولا عتاق فى إغلاق»
١٢	معنى الإغلاق
١٣	اقسام الغضب
١٥	دلائل السنة على عدم وقوع طلاق الفضيان
١٦	آثار الصحابة الدالة على عدم وقوع طلاق الفضيان
١٨	دلالة أصول الشريعة
٢١	التعارض والترجيح فى
٢٣	أنواع الاكراه
٢٥	كون الغضب مرضاً من الأمراض
٢٨	قاعدة الشريعة فى العوارض النفسية
٢٩	صور الطلاق فى حال الغضب

صفحة

٣١	المجنون والمبرسم والموسوس والمهاجر والسكران
٣٢	كون مجرد التلفظ بالطلاق لا يوجب وقوعه
٣٤	الطلاق المحرم
٣٦	اختلاف الفقهاء في صحة حكم الحاكم في الغضب
٣٩	كون التلفظ بالطلاق من غير قصد يمنع وقوعه الجمهور
٤٠	غضب النبي صلى الله عليه وسلم
٤١	كون المراهق لا يترتب على كلامه أثره
٤٣	المطلقة - قصيدة للرصافي



بيان إيداع الكتاب
بدار الكتب والوثائق القومية
رقم الإيداع
تاريخ الإيداع

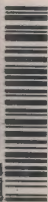
مطبعة النهضة الحديثة
١٩ - شارع أرض الحرمين بالقاهرة : بالظاهر
تليفون : ٩٣٣٥٤٢

مطبعة النهضة الجديدة

١٩ - شارع أرض الحرمين بالظاهر : القاهرة

البريد ٩٣٣٥٤٢

Bibliothèque Alexandrina



0529971